موسم الهجرة إلى الليبرالية

د. اسماعيل نوري الربيعي●

● في المحاولة الدائبة التي تسعى نحوها مختلف الأطراف، يبرز التطلع وبكثافة شديدة الوضوح حول السيطرة على مجال طريقة تقديم الموضوع والوسائل المرتبطة به. ومن هذا المحتوى يكون الطرح قد اتخذ الأهمية القصوى، بحساب الانتقاء للقضايا وبمختلف قطاعاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكن الملفت هنا يبرز في ذلك الحضور البارز للقطاع السياسي في الكثير من القضايا، والتي يتم من خلالها تحديد مجال العلاقة، لاسيما مع طريقة الوعي بالتراث.

والذي يعد هذا الأخير المفتاح الرئيسي لفك شفرة الطلاسم التي تفرد بظلالها على محتوى العلاقة الانسانية بالجانب الروحي، حيث تحديد مسار الارتباط بطريقة الوعي بالدين والممارسات المتعلقة به، ان كان على مستوى الطقوس والعبادات، ومدى الاهمية التي يوليها الفرد والمجتمع للعامل الديني.مع أهمية تحديد مجال وسمات الاختلاف، بين هذا المجتمع أو ذاك، أو حتى بين هذا الفرد أو ذاك هذا على الرغم من الحضور الأساسي للجانب الديني في ترسم معالم القيم السائدة.

التوقف عند الدين باعتباره معطى روحياً وقدسياً فقط، يجعل من العلاقة الموضوعية وقد تحددت عند مسار واحد غير قابل للبحث والتدقيق فيما يكون الارتباط بالجوانب الأخرى والمتعلقة بالعوامل الاجتماعية والتاريخية، بالغة الأهمية من أجل فك مجال التداخلات، والتي غالباً ماتكون بمثابة العائق الذي يحول وبشكل شديد الوضوح، من مستوى الوعي وفهم الظواهر . وإذا كانت الظرفية تستدعي الوقوف عند تفحص المعالم الرئيسية للمؤثرات الفاعلة في الظاهرة فإن جانباً آخر قوامه التفاعل مع ثقافة الآخر، يكون بمثابة الستار والغشاوة الكثيفة التي تعمد إلى طمس معالم الفهم، وابراز مجال التداخل بطريقة قوامها الاستدعاء المبالغ فيه، للأفكار المنقطعة عن الواقع بل أن التعقيد وسوء الفهم يكون الحاضر الأكبر، وسط هذا الركام من التقاطعات المعرفية، التي تظهر بتشكيلات وتكوينات شديدة البعد عن واقع الوعي الخاص والفهم الذاتي، والذي يفترض فيه أن يكون الوسيلة الأصل لتحديد مسارات فعل العامل الثقافي، ومحاولة سبر غور الوعي السائد وطريقة تداول المعاني داخل المجموع، حيث التطلع نحو ترصد مجال القيم والمعايير التي يتم استهلاكها في النطاق الاجتماعي.

الانشغال الطويل الذي ميز العرب، بالبحث عن الحلول والاجابات عن الاسئلة الطويلة والمعقدة، يجعل من أمر تحديد الرؤية مسألة في غاية التداخل.خصوصاً وأن المسألة لاتتعلق باتجاه مسار واحد أو مكون معرفي محدد بقدر مايكون الارتباط، بذلك التعدد والاختلاف، التي تنطوي عليها مواقف وآراء مختلف الاتجاهات ولعل من الملفت في كل هذا يقوم على هذا المعطى المرتبط بطبيعة الموضوع، والذي يجعل من الموقف الصادر عن مختلف الجهات خاضعاً للتصورات المتبلورة والحماس الشديد، حيث التطلع نحو الاجابات اللانهائية. التي لاتقبل التداول أو حتى تعميق مجال النظر. لقد تحول المشهد العقلي برمته إلى مكون شديد التعالق بالموضوعة الاجتماعية والسياسية، من دون الأخذ بنظر الاعتبار أهمية التحولات الداخلية والمرتبطة بالنشاط الانساني المباشر. ومن هنا تحديداً غاب المبحث الأصل عن النظام الذي يجب أن يسود في المجتمع، وتعرضت الحقوق الاساسية من قانون وحرية إلى الضياع. واذا كان الآخر المتقدم قد تطلع وبكل مايملك من امكانات نحو تعزيز الارادة الجماهيرية وتوسيع مجال المشاركة في صنع الواقع فإن العرب هنا وقفوا على الضد من هذا التحرك. اذ عمدت النخب والقيادات وعلى مختلف القطاعات إلى تركيز مجال النظر، نحو التحديد والتضييق الشديد، حتى صار الواقع ينبئ عن المزيد من الخروقات والتجاوزات، والتي تصب نحو تعميق حدة الأثر الشخصي الموغل في الانتماء الى العائلة والقبيلة، وتوجيه جل الجهود نحو تشويه صورة الممارسة المنضوية في تفاعلات المؤسسة، والعمل على إيجاد الأجواء المناوئة للاجراءات القانونية والدستورية، والحث على تكريس وتوسيع دور النخب وتثبيت سلطات الأقرب والأكثر ولاءً، على حساب الكفاءات والامكانات الحقيقية، والتي كان يمكن لها أن تحقق الغايات والأهداف المنشودة والتي طالما تنادى بها العرب جميعاً، من أجل الخروج من المأزق المعتم والنفق المظلم الذي لايعرفون الخلاص من وطأته الثقيلة. وقدتبرز الصعوبة وتتبدى بوضوح شديد على تفاعلات الواقع. لكن الرغبات تبقى متقاطعة مع كل ماهو حقيقي ومباشر. وإذا كانت الآمال تسعى بكل ماتملك من أحلام وأمنيات نحو التغيير، فإن الأصل هنا يبقى واقعاً تحت آثار التلبّس المفجع للأحوال المتناقضة والمداولات الناقصة.

الرهانات الخاسرة

في الرغبة العارمة نحو تحقيق الغايات والاهداف المنشودة داخل المجال العربي يتبدّى التقاطع على أشده حول الوعي الصميم بأهمية التنظيم الاجتماعي حتى ليكون الفصل الأشد حضوراً بين السعي إلى ايجاد المجتمع الحر القادر على الوعي بالمضامين والمكونات الفاعلة في داخله، بين الفكر السائد المرتبط بالفاعل الرئيسي والذي تبرز تفاصيله في هذه السيطرة والاحكام الواضح من قبل السلطة السياسية على مجمل المقومات والامكانات والتفاصيل التي يعج بها الواقع، لقد تصدرت المشهد برمته جملة من التشوهات، والتي لم تتوقف عند الخطأ في التفكير أو التباطؤ في الامساك بالمبادرة من أجل بلوغ الآمال والغايات، بل ان التردد والانتظار كانا المثال الثابت غير المقابل للانزياح أو التبدّل، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بهذا التوجه المحموم من قبل الجماهير العربية، نحو موجة الانضواء الايديولوجية والعقائدية، والتي لم تتوقف عند القطاعات الرئيسية والمتمثلة في الرأسمالية أو الاشتراكية فقط. بل ان التسلل بات يطال هذه الأصول الفكرية، لتتبدى من خلالها المزيد من الأنساق الفرعية، والتي لم تتردد هي الأخرى عن انتاج العديد من الاتجاهات والميول والأهواء والرغبات، حتى كانت النتيجة، امتثالاً شديد الوضوح للفوضى الفكرية، والتي تغيب فيها الانتماءات الأصيلة والتوجهات العميقة، القادرة على انتاج الافكار المثمرة، والتي يمكن ان تصمد في وجه التحديات على أقل التقديرات.

الراهن الذي توقفت عنده طويلاً النخب العربية، حول الانضواء الايديولوجي، المقترن بهذه الثنائية التي لاتتجاوز صراع الرأسمالية ضد الاشتراكية، ألقى بظلاله الكثيفة على تكوين الوعي العربي، والذي بقي يعيش التقسيم المباشر ما بين ثنائية الاسود والابيض، فيما غابت الألوان الأخرى، حتى أن من يتنادى بأهمية التنوع والاختلاف، سرعان مايكون فريسة ولقمة سائغة، لتحصّنات اليمين واليسار، والصحيح والخطأ. ليبقى الحال على ماهو عليه، فيما لايتبقى أمام العرب سوى البكاء على الاطلال.

غياب التوجيه

لطالما يتنافس العرب حول أهمية النهوض بالواقع السياسي والاجتماعي لكن الملفت في هذا التداعي يبقى مندرجاً تحت لافتة السؤال «كيف؟» وبتوجيه مجال انظر نحو الآخر الذي قيض له الافادة من العقل العلمي، الذي حدد علاقته بالبيئة والمحيط المعاش، فإن الأمر لدى العرب يتخذ بعداً شديد الاختلاف والتداخل، قوامه ذلك التداعي في الوعي والهضم للعلاقة مع المحيط. حيث الغياب الفج لقضية الانتماء والتضييع للهوية. حتى أن هذه الأخيرة غدت نهباً للمجمل من التشظيات والمدركات المنقوصة، التي تأتي على الواقع العربي بوصفها موضة، سرعان ماتنشر بقلوعها وتوطِد أفاقها، حتى لتتخذ النخب العربية دور المروّج والمعلن المجاني لها من دون التوقف وامعان النظر في الأصول والمدركات التي تحتويها الذات من وعد التقدم الذي تصدر المشهد الشامل والعام للواقع العربي، الى الاختلال الذي أرسى بقواعده في صميم العلاقات السائدة تبقى الموجهات تعاني مع الغياب فالامر الاصل لايتوقف فقط عند الوعود ومحاولة تفعيل مجال العقل نحو غاية بعينها، بل ان المؤثر المباشر هنا يقوم على الامكانات والقدرات المتاحة، حول جعل مسار النظر الى فعل واضح، قوامه العمل والخوض في التفاصيل. التي لايمكن حصره عند معطى محدد أو قطاع بعينه بقدر مايكون التفاعل وقد ترسخ بوصفه جزءاً أصيلاً من واقع العلاقات السائدة الفصل المباشر الذي وقع بين براثنه العرب، جعلهم واقعيين في لوثة التمييز والتفكيك، لما هو محتاج أصلاً الى التوحيد والتضافر والتعاضد ومن هذا المعطى يبرز الغياب للفعل الاجتماعي بشكل شديد الافراط حتى ليكون التقاطع وقد تشكل عند حدود الالتفات الى الوعي المباشر بالتاريخ، الذي ناله التشويه والتقطيع، ليكون التوصيف الأقرب الى أحوال العرب وأوضاعهم، وقد توقف عند حال الافراط والتفريط بكل مالديهم من امكانات، والاندراج في هذا التداعي من المعاني، الى لا تثني عن التحول والتغيير، الى الحد الذي يكون الاضطراب ولا شيء سواه، هو الحاضر الدائم بين ظهرانيهم.

● أكاديمي وباحث متخصص في شؤون تاريخ الفكر العربي الحديث - تورنتو - كندا

الإصلاح والمصالح

أحمد يحيى الديلمي

● قبل الدخول في صلب الموضوع، أرى أنه من المفيد الإشارة إلى نتائج النقاش الجوهري الذي دار على كافة المستويات في الغرب حول أهمية القيام بعملية الإصلاح الشامل في منطقة الشرق الأوسط ومد شعوبها بمنظومة من القيم والسلوكيات والثوابت التي تحمي شرعية وجود الانسان وتكفل حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

جاءت تلك الفكرة بعد أن شهدت الفترة الماضية عملية دفع قوية للقيام بعمليات الإصلاح على المستويات المحلية، لكن الأيام أكدت عجز الأنظمة والشعوب عن إصلاح ذاتها بسبب انعدام الحرية والديمقراطية كأهم المقومات المطلوبة لتنفيذ عملية الإصلاح الذاتي.

بطبيعة الحال تباينت الآراء حول مفهوم الإصلاح المطلوب القيام به.

ففي حين اتجهت جهود القيادات المحلية إلى الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري بالمقابل طالبت الدول الكبرى والمنظمات الدولية بالإصلاح الشامل، مما أحاط العملية بنوع من الغموض جعل الحديث يتشعب وفق القناعة التي ترسخت لدى الكبار وكان مفادها أن أنظمة المنطقة لاتتمتع بالقدر الكافي من العمق -والشفافية- كأساس للشرعية التي تؤهلها للقيام بعملية الإصلاح مما دفع تلك الدول إلى تبني مبادرات إصلاحية تقوم على أسس جديدة، قالت أن من شأنها إصلاح الأوضاع باتجاهين هما:

- الأول: يسهم في تطوير عمل الأنظمة لمدها بالشرعية المطلوبة وتحصينها من شطط الديكتاتورية التي تتحمل الشعوب تبعات نتائجها السلبية.

- الثاني: تنمية وعي الجماهير ومدها بمكونات المعرفة التي تجعلها تستشرف الاستحقاقات الديمقراطية، وتتعامل معها وفق الهياكل والأطر المنظمة لها، لمدها بالوعي الكافي الذي يجعلها تطالب بنيل حقوقها والدفاع عنها.

بعد ذلك انتقل النقاش حول الموضوع إلى محيط الدول المستهدفة، التي انقسم أبناؤها إلى فريقين مؤيد، ومعارض.

وقد رأى الفريق الأول أن فكرة الإصلاح القادمة من الخارج تعني الاستفادة وأخذ العبرة والدروس من تجارب الآخرين لامتلاك تقاليد جديدة ومفاهيم عصرية تترجم المضمون الحضاري للديمقراطية الذي يعلم الجماهير طريقة استيعاب النظام الديمقراطي وكيفية تحويله إلى سلوك يمكنها من الوصول إلى نظام الرشد عن طريق تفعيل مبدأ التداول السلمي للسلطة، وصولاً إلى تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم والحفاظ على المقدرات عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد.

في حين رأى الفريق المناهض أن العملية لاتعدو عن كونها غزواً فكرياً اعتمد على مبادرات شكلية هزيلة لضمان المصالح الغربية في المنطقة.

واعتبر أتباع هذا الفريق أن المضمون الملتبس للمبادرات وارتباطها بعنفوان المصالح كان الأساس في إحداث الفجوة الكبيرة بين المضمون المخملي لمحتوى الفكرة وبين التداعيات السلبية المترتبة على تطبيقها في الواقع، وبالتالي أكدوا أنه من العبثية الرهان على صيغ جاهزة ستعجز عن إثبات نفسها في الواقع لارتباطها بالمصالح باعتبار المبادرات مجازفة قد تطال النسيج الوطني للمجتمعات المستهدفة تحت تأثير المصلحة الذاتية كلما تطلبت استحضار الأفكار السجينة في ثنايا الصدور بأدوات تفقد المواطن هويته وشرعية وجوده على كل المساجلات الكلامية التي دارت حول هذا الموضوع كثيرة، لايمكن الإلمام بمحتوياتها في هذه العجالة إلا أننا نشير إلى الأصلاح الذي ينتظره المواطن والذي يتطلب التخلص من:

- أوهام التفرد الخادعة على مستوى الدول أو الأفراد.
- جذور التعصب الأعمى.
- نزعات المصالح الذاتية.

عند ذلك يشعر المواطن بخصائص ومكونات الديمقراطيات الناجحة التي تحمي نفسها وتحول دون تارجح مناخ الحرية المحيط به وكلها مؤشرات تؤكد أن الإصلاح بات من أهم أولويات المواطن في منطقة الشرق الأوسط، لكنه يبحث عن الإصلاح الذي يخلصه من الجوع والخوف ويمده بحالة من التراضي والتفوق للإحساس بالثقة والتفاؤل بالمستقبل.

وهي مطالب أساسية لن تتحقق بالأماني ولا بالفرمانات والصيغ الجاهزة القادمة من بيئات مختلفة. لأن الديمقراطية والحرية من الكائنات الفطرية التي تحتل ذات الانسان فإنها لاتتحقق بالإكراه، أو في غضون مهلة زمنية محددة.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

عبدالغني علي الشامي

● لقد بدأت حركات الإصلاح للتنمية الاقتصادية «الاجتماعية والاقتصادية» تجتاح المجتمعات خصوصاً تلك التي طال عليها الأمر في التخلف وما ترتب عليه من فقر وجهل ومرض..

فأصبح المتخلف يريد أن يحقق ماحققه الآخرون محاولاً تخطي الفجوة الحضارية والعلمية التي أصبحت تفصل بين الدول المتقدمة وغيرها من الدول المتخلفة والتي اتفق على تسميتها بالبلدان النامية مراعاة لأحاسيس شعوبها.

حتى أطلقت على هذه الجهود أسماء ومسميات كثيرة ومتعددة اختلفت باختلاف الزمان والمكان، منها ماهو حسب موضوعنا هنا «التخطيط للتنمية الاجتصادية» وما له من أهمية إن أردنا الإلحاق بالبلدان المتقدمة.

وسواء أكان الكتّاب أو المخططون يقصدون بالتنمية الاجتماعية أنها الجهود التي تعمل على رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع اقتصادياً. أو يقصدون بالتنمية الاقتصادية أنها جهود الحكومة المعتمدة على إسهام المواطنين ومشاركتهم أو الجهود التي تبذلها المجتمعات المتخلفة لضمان الحد الأدنى للمعيشة الإنسانية الكريمة في مجاليها المادي والاجتماعي.

إلا أننا في النهاية نعني بالتنمية تلك الجهود المنظمة المقصودة التي تستهدف السير قدماً في إقامة المجتمع الذي يحقق للانسان آماله وتطلعاته حتى يعيش حياته بأقل قدر من المنغصات والصراعات والتناقضات متوافقاً مع نفسه وجماعته ومجتمعه مؤدياً دوره الهام في تحقيق حكمة خلقه واستخلافه في جميع المجالات المحيطة به.

إذن فالتنمية الاجتماعية هي التي التقت وسارت عليها ومن أجلها التشريعات السماوية والدساتير الوطنية والمواثيق الدولية، وهي بذاتها أهداف العمل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي تتطلع إليها البشرية في كل زمان ومكان وإن اختلفت وتباينت جهودها وذلك بحسب التشابه في العموميات والاختلاف في الخصائص وبحسب مايتوفر لديها من موارد وإمكانيات.

ومن مبدأ طبيعي للتنمية بأنها عملية نمو وتغيير لتحقيق أهداف معينة تختلف باختلاف المرحلة التي حققها من خلال الزمن.

والملاحظ عليه أن مجتمعنا الآن في مرحلة حضارية وعلى المخطط أن يلاحظ التغيرات التي تقتضي وتتفق مع حاجيات المجتمع في مرحلته الحضارية الجديدة ومنها على سبيل الايضاح:

● الاعتماد على تنمية الموارد البشرية الوطنية المؤهلة «التي تخرجت من الجامعة» لإدماجها في التنمية الاقتصادية.

● ملاحظة الطلب على الخدمات الاجتماعية ليتناسب مستوى الحياة مع ارتفاع متوسط دخل الفرد.

وهذا يقتضي: توفير الموارد الطبيعية من المعادن والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية. بحيث يمكن استغلالها في سد حاجيات المعيشة والتصنيع الاستهلاكي. ثم توفير وتأهيل الموارد البشرية «اليدوية والعقلية» وتسهيل تنقلها من مكان إلى آخر.

وحيث أن الباحثين يرون في التنمية الاجتماعية أنها أساس التنمية والمواطن أصل التخلف فلو زدناه تعليماً ومهارة وتربية ووفرنا له الصحة لصلح الحال وحلت مشاكل المجتمع.

أما من يرون في التنمية الاقتصادية أنها الأساس كذلك فلو وفرنا للمواطن الدخل لتمكن من حل مشاكله وتحسن وضعه، ولكن رغم اختلافهم هذا إلا أنهم يرون أن التنمية الاجتماعية متلازمة للأخرى والسير في إحداهما إنما هو سير على قدم واحدة.

ومن أبرز المشكلات التي قد تظهر إذا سارت أي حكومة على جانب تنموي واحد:

- الفجوة الثقافية: فقد تؤدي الزيارة في عدد المتعلمين عن فرصة النمو في الفرص الاقتصادية إلى مشكلة بطالة المتعلمين.

- التفكك الاجتماعي: أي تغيير النظم الاجتماعية التي اعتادها المجتمع إلى أشكال جديدة لم يألفها الناس. مثال ذلك: ما يحدث من تفكك في الأسرة عند انتقالها من مجتمع القرية إلى مجتمع المدينة، وما قد ينتج عنه من تشرد الأحداث والبغاء والتسول، ولذلك لابد من برامج اجتماعية مقابلة تعمل على ربط الأسرة والمجتمع.

وهناك ظروف اجتماعية تؤثر على التنمية الاقتصادية من أبرزها:

- انعدام الوعي الشعبي بأهمية البناء للمستقبل ويبدو هذا واضحاً في ضغط المهاجرين من الريف إلى المدينة إضافة إلى سكان المدينة أنفسهم يضغطون على الحكومة للحصول على الخدمات بشتى أنواعها دون مراعاة لواجب الحكومة في ادخار رأس المال لمواجهة أية طارئة، وقد يؤدي الضغط في كثير من الأحيان إلى أن تضطر الحكومة للانفاق على الخدمات لضمان الاستقرار اللازم لأي تنمية اقتصادية.

إضافة إلى قلة العمال الفنيين الأصحاء والمهرة اللازمين لجميع جوانب التنمية الاقتصادية، وعدم توفير المبتكرين المحليين وتطبيق البحوث العلمية مما يجعل أجهزتنا الاقتصادية معتمدة اعتماداً كلياً على النقل أو المحاكاة من الدول الأخرى.

وهناك ظروف اجتماعية تساعد على التنمية الاقتصادية مثل المشاركة الشعبية فالمجتمع يُقبل على المشاركة بحماس في حياة مجتمعهم إذا أدركوا الحقائق واقتنعوا بالأهداف، وتنبثق هذه المشاركة من الإيمان بحق كل فرد بل ومسئوليته بصورة كاملة في تقرير مصيره والمشاركة في صنع حاضرة ومستقبل أجياله .. فالناس هم أصحاب المصلحة الحقيقية في التقدم والتطور وهم خير من يحكمون على احتياجاتهم، وكلما أدرك الناس أنهم قد استطاعوا بجهودهم تحقيق بعض الغايات أصبحوا أشد حماساً لتحقيق ذلك:

لايرتقي شعب إلى أوج العلا
مالم يكن بانوه من أبنائه

نداء عام:

رفقاً بالطبيعة والبشر

وليد قائد مكرد

● كثيراً مانلاحظ في حياتنا العصرية وجود أمراض عجيبة لم تكن تُعرف من قبل ومستعصية، ونلاحظ نشأة جسمية للأطفال والشباب سريعة وفي أجواء بيئية ملوثة، وحياة حضرية معقدة، واحتكاك ملاصق للمواد الكيميائية والبلاستيكية «البترولية»، وأغذية هرمونية ثقيلة وخفيفة، وتضارب في الآراء والمفاهيم وانفعالات لامحدودة في العلاقات بأنواعها بشرية وبيئية، وتعدد للصناعات المفيدة والضارة، وتنامي سريع وكبير في كافة جوانب الحياة وكل في فلك يسبحون دون تخطيط أو دراية أو تقدير للعواقب مروراً بصرعات العصر من الآفات والأمراض الخبيثة الجديدة على عهدها كالإيدز والجمرة والسرطانات المتنوعة على مرض أيبولا وسارس وانفلونزا الطيور .. وغيرها مما يخفيه الزمن والغيب.

فكل تلك التفاعلات التي توصف بعضها بالكوارث أو المصائب الطامة هل هي من وحي الطبيعة أم من صنع الإنسان وتدخله في أسرار الطبيعة أم هي مقدرة من الله؟

فإذا كانت الأولى «الطبيعة» نتساءل لماذا لم تظهر من قبل وإذا كانت الثانية «ابتكار الانسان» لماذا يفعل الانسان ذلك بنفسه وبالبشرية جمعاء، وإذا كانت الثالثة أنها من الله سبحانه وتعالى، فالله رؤوف رحيم، وقد كان هناك أقوام وشعوب وأمم قبلنا لم يبتلهم الله ويفعل بهم مثل هذا؟

ومن خلال التطور الملحوظ والسريع واللامدروس فمن وجهة نظر كثير من العلماء وُجد أن للإنسان دوراً كبيراً وفعالاً في حدوث كثير من الظواهر الغريبة، فمثلاً القنبلة الذرية -والنووية- وإدخال مواد ضارة في الصناعات لتوفرها بكميات رخيصة ....الخ من نشاطات الانسان التي لايفكر بتأثيرها على المدى بقصد أو بغير قصد.

ونتطرق إلى موضوع هام في حياة أجيالنا الحاضرة والقادمة ونتساءل هل نمو الأطفال بشكل سريع وأجسام «طويلة وعريضة» حجماً وهشه عقلاً وذات تصرفات غير معقولة ووعي بطيء؟ هل كل ذلك طبيعي أم غير طبيعي.

فالمعلبات والمواد الغذائية المختلطة بالمواد الحافظة وهي أبسط مثال فيتم تصنيعها بواسطة مركبات تنمو سريعاً وتفسد سريعاً أيضاً وفائدتها سريعة وتجذب أنظار أطفالنا وتكون ممزوجة بالألوان والمذاقات المختلفة والمصنعة وكثير منها تصنع داخلياً أي محلياً أو تستورد دون دراية لأضرارها وسمومها.

أيضاً احتكاك الناس بالمواد البلاستيكية وغيرها في شربهم ولبسهم ونومهم والهواء الملوث بالأتربة المتصاعدة ومخلوط بها الجاري والقمامات المحروقة التي تتصاعد لتعانق السحب المحملة بالمياه لتعود إلينا بشكل مياه مطر للشرب وهي ليست صالحة حتى للري.

وطرق التخلص من نفايات المصانع والمعامل الكيماوية والقاذورات البشرية عن طريق رميها للبحر لتهدم الحياة البحرية والنهرية آنياً أو مرحلياً.

والأدوية المصنعة تجارياً التي كشفت وظهر أن ضررها أكبر من نفعها وبعضها لايوجد فيها نفع.

والتجارب النووية في البحار أو الصحراء ألا يؤثر على البيئة والبشر على حد سواء آنياً ومستقبلاً؟

فهل الانسان على نفسه بصيرة؟ وهل أتاه الله العلم ليستخدمه بطريقة ترضي أهواءه؟ وهل سيقف الانسان عند هذا أم أن هناك ماهو خافٍ وأعظم؟

ومتى ندرك أننا بأيدينا نقتل أنفسنا ونضر بأطفالنا وشبابنا وأجيالنا الواعدة، مقابل الثروة المادية أو إرضاء لغرور النفس أو الخوف وطلب الحماية، أو المكانة العالية والسيطرة.

أخيراً: أقول دائماً تتبادر أفكار إلى ذهني وخواطر استنتجتها وقد يثبتها العلم غداً وخلاصتها أن الانسان كلما ابتعد عن سطح الأرض (التربة) وحشائشها وأنهارها وجوها وأوانيها الطبيعية كان أقرب إلى إصابته بالأمراض المختلفة ووهن جسمه وضعف عقله وأيضاً بذلك قرب أجله.

ونعلم أن الطب الآن بدأ يعود إلى ماسبق فهو ينصح باستخدام الأعشاب والخضروات والفواكه بدلاً عن كثير من الأدوية وينصح بالراحة في أجواء ريفية نقية، وينصح أيضاً بالمشي على الرمل والتراب لساعات بدون حذاء، ويشدد على أكل بعض الأطعمة والابتعاد عن أطعمة أخرى تتواجد فيها المواد الدسمة والمصنّعة.

والذي ينتقل إلى الريف أو القرية ولو لفترة يوم أو يومين يلاحظ النشاط يدب في جسمه، وأنه يتنفس بشكل أفضل ويحس بأن مسامات جسمه كلها متفتحة، وينام بشكل مريح، ويصحو باكراً دون خمول أو كسل وكثير من الأحاسيس وهدوء البال وغيرها كثير.

فهل سنتدارك البيئة وما بقي فيها في مجتمعاتنا، ونحافظ على نفوسنا لأنه لايمكن أن نأتي بالآخرين ليحافظوا على أنفسنا وبيئاتنا وإذا لم نرغم الذات فينا لتعمل بنشاط داخل كل منا وبذلك لابد لكل إنسان أن يبدأ بذاته.

ونوجه نداء لمن يعملون جاهدين لهدم الطبيعة وقتل البشر ونقول لهم رفقاً بالطبيعة والبشر.

ظاهرة حمل السلاح

م/ سامي عبدالله الغابري

● هنالك مثل شعبي يقول أن السلاح الشخصي لا يقتل إلا صديق، وإن خصص البعض نوع السلاح، هذه المقولة تكاد تكون حقيقة واقعة ومعلومة لدى عامة الناس ويتعمد تجاهلهاحملة السلاح الذين يهتمون بالتظاهر ولا يهتمون بالعواقب، ولا يالون بالاً لما يتكرر بصورة مستمرة من حوادث مؤلمة بسبب العبث بالسلاح ومحاولة استخدامه الاستخدام الخاطئ والسبب أن كلاً منهم قد يعتقد في نفسه القدرة والكفاءة والحيطة ولا يشك في قدرته السيطرة على السلاح مطلقاً وعلى الأخص الأطفال منهم الذين يسعون للتقليد ولا يشعرون بخطورته. ولكن هل ينفع شيء من ذلك التظاهر وقد أخطأ أحد منهم وتسبب بازهاق روح أحد المقربين أو الأبرياء ؟

إذا كان إمتلاك المرء للسلاح يشعره بإمتلاكه القوة التي تمكنه من تحقيق أغراضه الشخصية وقد يعجز عن السيطرة على استخدامه في حالات أقل ما يمكن أن توصف بأنها لحظات شيطانية، ويندم عليها الجاني بدون شك، فإن واجب الجهات المعنية اتخاذ الاجراءات الأكثر حكمة التي تجنب المجتمع والحكومة متاعب ومآسي هما في غنى عنها.

إذا سلمنا بضرورة السلاح كحيازه وفي حدود ما يسمح به القانون، فلا نسلم بضرورة حمله كأداة للزينة أو للتفاخر أو للعبث بيد من لا يعقل، ولا نسلم أيضاً بضرورة اشهار السلاح علناً بين العامة في شوارع العاصمة حتى لمن رخصت له الجهات الرسمية واقتضت لأجله الضرورة.

إن العمل على منع الاشهار العلني للسلاح يساعد الجهات الأمنية المخولة على الحد من انتشار السلاح ويساعد في القضاء على مشكلة الثأر عبر محاربة انتقالها وتوسع بيئتها إلى داخل العاصمة والمدن الرئيسية وجعلها مسرحاً للانتقام. وذلك فقط من أجل يمن أفضل.. والله الموفق